



أحمد باقر

يعقوب الصانع

## ندوة «أزمة الثقة بين الحكومة والمواطن»: حكومة برلمانية

أدارت الندوة وأعدتها للنشر دارين العلي

لا تخفى على أحد الحالة التي وصلت إليها العلاقة بين الحكومات المتعاقبة وأفراد الشعب من عدم ثقة متبادلة بلغت الحد. وهذه الحالة ليست وليدة اللحظة وإنما هي نتيجة لتراكمات متشعبة ومتعددة تحمل مسؤولية الحكومات والشعب في آن واحد وتعود لأسباب عديدة ربما نجدتها في ثقافة الاستهلاكية الصاغية على تفكير المواطن الذي حول الدولة إلى رعية بالمطلق مقابل الإنتاجية المحدودة جداً وما يصاحب ذلك من تأخر في الانجاز الحكومي والمنشآت المعطلة التي تنتظر الوعد التي قلما تتحقق، عدا عن انتشار الفساد والحالة السياسية غير المستقرة والمحسوبيات والمحاصصات في التعيينات وغير ذلك من الأمور التي أدت إلى الإحباط في الشارع المحلي. كل هذه الأمور كانت محور الندوة التي نظمها «الانباء» تحت عنوان «أزمة الثقة بين الحكومة والمواطن» والتي شارك فيها كل من: النائب يعقوب الصانع والوزير السابق أحمد باقر وعبد الهادي الصالح والأستاذان في جامعة الكويت د. عابد المناع ود. نواف العبيسان، حيث خرجت الندوة بتوصيات متعددة من شأنها حل الكثير من المعضلات لو أخذ بها. قالى التفاصيل:

### المشاركون في الندوة

النائب يعقوب الصانع - الوزير السابق أحمد باقر - الوزير السابق عبد الهادي الصالح - د. عابد المناع - د. نواف العبيسان.

### معايدة وإشادة

وجه النائب يعقوب الصانع أسمى آيات التهنية لـ «الانباء» بمناسبة عيدها الـ 38. متمنياً لها دوام التوفيق والاستمرار في إيصال رسالتها الإعلامية السامية في تسليط الضوء على القضايا الوطنية، مشيداً بمصداقيتها في الطرح وموجهاً الشكر والتحية للثانين على الجريدة ولرئيس تحريرها الزميل يوسف خالد المرزوق، مستذكراً المؤسس العم خالد يوسف المرزوق الذي كان لديه الكثير من الانجازات الوطنية ومن ضمنها جريدة «الانباء» التي كان لها دورها في بث الروح الوطنية أيام الاحتلال الفاشي.

### على المجلس مسؤولية

قال النائب يعقوب الصانع ان الجميع يتفق ان للحكومة اخطاء جسيمة ولكن هناك ايضا مسؤولية تحملها مجلس الأمة في وضع التشريعات التي تحد من الفساد وممارسة دوره التنزيهي والرقابي. ساردا عددا من القوانين التي يجب إصدارها للحد من الفساد والمساهمة في إعادة الثقة المنقودة. كقانون المدقق المالي الذي يعطي صفة الضمنية للقضاة. كمفتش مالي يمكن ان يضبط الملايين من الدنانير المهدورة. وكذلك هناك غياب تام لقوانين الشفافية والحوكمة وتعارض المصالح. منتقدا عدم وجود نيابة ادارية ومحكمة تأديبية حتى الآن للموظف المخلى الذي تكون أقصى عقوبة له حاليا هي الخصم. كما شدد على وجوب فصل الأدلة الجنائية عن الطب الشرعي وإسناده للسلطة القضائية والحق الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة العدل، والزام الإدارات المعنية بالرد على التظلمات والغاء بند الـ 60 يوما يتم اللجوء بعدها إلى القضاء، وقانون المعاملات الالكترونية (تم إقراره مؤخرا). منتقدا بعض الأعضاء في مجلس الأمة سواء كانوا الحاليين أو السابقين الذين لا يعرفون كيفية استخدام الأدوات الدستورية الرقابية في المساءلة والاستجواب ما يقف هذه الأداة قيمتها. مشيراً إلى وجوب التدرج في المساءلة حتى الاستجواب كي تعطي الأداة الرقابية ثمارها وهذا ما وافقه الوزير السابق عبد الهادي الصالح الذي أكد بشدة ان مجلس الأمة له دور كبير في الفساد وفي تخريب الأدوات الدستورية.

حول واقع الثقة بين المواطن والحكومة واسبابها، كانت البداية مع النائب يعقوب الصانع الذي أكد ان السلطة التشريعية بطبيعتها الحال تقف مع الحكومة اذا قامت بما يصب بمصلحة الشعب، وتقف ضدها بالمرصاد الى انه بالفعل هناك احباط بين افراد الشعب مره الى عدم وجود ما هو ملموس على أرض الواقع يرى من خلاله المواطن ان الحكومة قادرة على الانجاز. فعلى الرغم من وجود نعمة النفط لدينا الا ان الحكومة لا تحسن استخدامها لتحقيق الانجازات التي تعود على المواطن بالمنفعة وبما يخدم مصلحة الشعب وهناك أمثلة كثيرة على ذلك أبرزها تأخر المطار بشكله الحالي وخدماته في بلد يعتبر شعبه كثير الإسفار.

المتنقون والفساد

ولفت الى ان اسباب ذلك تعود للفساد والمنتقون، وهذا ما يزعج النواب والشعب ونتيجة ذلك هناك تأخر واطخاء في الكثير من المشاريع كاستاد جابر ومستشفى جابر، ما يصيب المواطن بالإحباط بخياب القرار والموقف الحقيقي من الحكومة امام تحدقيقي لمطالبتها بالقيام بما هو مطلوب منها. وأشار الصانع الى ان من اسباب عدم الثقة الحالية الفساد الذي ضرب ابحاثه كل مفاصل الحياة وحتى ما يصنفون بانهم قريبون من الحكومة ويمدون جسور التعاون معها لا يستطيعون السكوت عندما يرون السرقات للمال العام والفساد.

التعيينات البراشوتية

وتحدث ايضا عن التعيينات البراشوتية على حساب شباب افضوا حياتهم في عملهم لاستحقاق منصب معين، الا انه يتم تعيين آخرين مكافئ، وهذا يثبت عدم وجود عدالة اجتماعية ويؤدي ايضا الى الاحباط.

وقال ان هذا الأمر يضع امام السلطة التشريعية تحديات كبيرة، ان لا يجوز ان تقف وتبكي على الاطلاق، بل يجب ان تضع حزمة من التشريعات التي تحد من الفساد ووضع استراتيجيات معينة وفق الأدوات الدستورية لمراقبة العمل الحكومي بالإضافة الى رفع انتاجية المواطن الذي عليه ان يبدأ من نفسه ايضا ويخرج من دائرة المطالب المتزايدة، ان عودته الحكومة على الشعور بأنه يعيش في مجتمع رعي بسبب القصور في مسالة بناء الانسان الذي تعاني منه.

الحلول في الإصلاح

وفي محور آخر تناول الحلول المقترحة لإعادة هذه الثقة، لفت الصانع الى ان الجميع متفقون على حب الوطن وضرورة اصلاحه، وبالمقابل هناك اتفاق على وجود مشاكل يجب حلها، وبينما يرى البعض الحل يمكن ان يكون اقتصاديا يرى البعض انه يجب ان يكون سياسيا ويرى آخرون ان الحل يجب ان يطول التركيبة السكانية والاجتماعية، مؤكدا ان هذه المقومات محتمة لها دورها في عملية الإصلاح. وقال ان الأمر يتطلب مؤثر حوار وطني شامل تحضر كل الفئات في البلد، وكل الآراء ايا كانت حتى يطرح الجميع آراءه على طاولة الحوار للخروج بنتائج ايجابية وملمزة للجميع

يعقوب الصانع:

العدالة الاجتماعية

لدينا غائبة فالتعيينات

البراشوتية تأتي على

حساب شباب أفنوا

حياتهم في عملهم

لاستحقاق منصب

نحن بحاجة لحوار

وطني شامل تحضره

كل الفئات في البلد

وتطرح فيه كل الآراء

أيأ كانت

ليس لدينا نضج

في العمل السياسي

فالمعارض ينظر لكل

من يؤيد الحكومة نظرة

دولية والحكومة ترى

من يعارضها مستقلاً

تشكيل لجنة برلمانية

لتنمية الموارد

البشرية أمر في

غاية الأهمية وأغلبية

النواب لا يدركون

دورها وأهميتها

على المواطن أن يبدأ

من نفسه ويخرج

من دائرة المطالب

المتزايدة إذ عودته

الحكومة على الشعور

بأنه يعيش في

مجتمع رعي

سواء بما خص طرح النظام البرلماني او نظام الأحزاب او تعديل الدستور.

التخوين والانتهاكات

ولفت الى ان سياسة التخوين والانتهاكات والتشكيك تعتبر أزمة كبيرة، ان بنظر المعارض لكل من يؤيد الحكومة في امر صواب نظرة دولية، وليس هناك تقبل للرأي الآخر، واذا تم تأييد وزير معين في اسر ما يعتبر المؤيد قبضاً ومواليا، واذا قلت كلمة حق في وجه الحكومة فتعتبر هذه الأخيرة ان هناك من استغفك وهذا ما يظهر عدم وجود النضج الكافي في العمل السياسي.

ولفت الى ان وجود حكومة برلمانية من شأنه ان يغير الكثير، مشدداً على ضرورة الاهتمام بالانسان الكويتي، مشيراً الى انه طلب تشكيل لجنة برلمانية لتنمية الموارد البشرية، ولكن اغلب اعضاء المجلس لا يعرفون شيئاً عن دور هذه اللجنة واهميتها، ما ادى الى رفضها، معتبراً ان هذه اللجنة من اهم اللجان التي تهتم بالعدالة الاجتماعية.

الحكومة.. موظف وحيد

بدوره، قال الوزير السابق أحمد باقر ان الحكومة أخذت على عاتقها ان تكون راعية للمواطن من المهدي الى اللحد وهذا خلق مشكلة في التنفيذ وفي تقديم الخدمات، ان لا يجوز ان تكون الحكومة في الموظف الوحيد وعليه اعباء العمل جميعها، وبالتالي لا بد من ان يصادف الاخفاقات في تلبية المتطلبات، ان ان قضية ان تقوم الحكومة بكل شيء بمفردها لا بد ان يقلبها اخطاء في التنفيذ.

ورأى ان هناك اخطاء كبيرة في الحكومة رسخت عدم الثقة بها من قبل المواطن، ان كان لقضية الادعاءات والتحويلات التي شغلت المجتمع دور كبير في ذلك، وقد أطاحت بعدد من الحكومات، فضلا عن القضية الاسكانية التي تشكل هنا لدى المواطن، ان ينتظر 17 عاما للحصول على منزل في حين لا يوجد سوى 7٪ من اراضي الدولة مستغلة بوجود الأموال اللازمة للانشاء وعدم القدرة على التنفيذ.

غياب الكفاءات

وتحدث عن قلة وجود الكفاءات وعن الدورة الحكومية المستندية ومطابقتها ما وجد من انجاز المشاريع، ان ان مبنى حكوميا اداريا عانيا يحتاج الى موافقة 85 جهة حكومية ويحتاج الى 15 عاما ليكتمل بناؤها، وهذا يتطلب تقليص الدورة المستندية ما يساهم في عملية الانجاز. ولفت الى ان جزءاً كبيراً

من عدم الثقة بالحكومة يعود للتحريض و«الشطارة» في انتقاد الحكومة، فالتحريض على الحكومة يتم بشكل مستمر بمواضيع تحملل الصواب والخطأ، لافتاً الى ان احد أمثلة التحريض كان يقول احدهم ان انجاز الحكومة خلال الـ 20 سنة الماضية صفراء، وهذا لا يعقل، لافتاً الى ان ذلك يدعو للاستغراب، ان انه قضى في الحكومة 6 سننوات ولامس الكثير من الانجازات، فبمعيار كمي يمكن القول انه على مدى 20 عاماً تمكنت الحكومة من انشاء 20 منطقة سكنية وعددا كبيرا من المستشفيات التخصصية، وزادت سعة المستشفيات الموجودة فضلا عن شركات الاتصالات والبنوك والجامعات الخاصة التي بلغت 10 جامعات، مشدداً على ان هذا التحريض فقط لتأليب المواطن على الحكومة لتأليب حملتها نفسها اعباء كثيرة في حين ان كل التقارير العالمية أكدت انه يجب على الحكومة الا تحترك العمل الاقتصادي وحدها.

الزيادات والميزانية

واشار الى انه من باب التذمر ايضا والتحريض المطالبة بزيادات بشكل دائم، ان بعض النواب والمرشحين مهمم الاول ايهام المواطن بأنه سيعطيه ما لم يأخذه من الحكومة، ويقومون بذلك لكسب اصوات الشعب، ان يقول ان الحكومة بخيلة ولا تعطي شعبها على الرغم من ان التقارير العالمية تشير الى ان الكويت مقبلة على عجز ما بين الاعوام 2021 و2029 وهذه المطالبات بالزيادات تساهم حتما في تسريع العجز.

وفصل باقر ميزانية الحكومة، لافتاً الى انها 21 مليار دينار، نصفها يذهب الى الرواتب اي مبلغ 10 مليارات ونصف مليار دينار، والربع للمواد المدعومة والسلع كالكهرباء والماء بينما المحروقات والمساعدات الخارجية لا تتعدى 1 الى 2٪ من الميزانية، في حين ان معظم افراد الشعب يعتقدون ان ميزانيتنا باغلبها للخارج وهذا اعتقاد خاطئ يقابله غياب تام للاعلام الحكومي الذي يمكن ان يبين هذه الحقائق والانجازات التي تقوم بها الحكومة ويساهم في تقليل الفجوة بينها وبين المواطن.

مجلس الأمة مقصر

ولفت الى ان مجلس الأمة ايضا مقصر في محاربة الفساد، وليس له دور مميز في اكتشافه، ما فأقم من أزمة الثقة مع المجلس ايضا، مشيراً الى ان من اسباب الثقة المفقودة بين المواطن والحكومة غياب آلية واضحة في

أحمد باقر:

هناك أخطاء كبيرة

في الحكومة رسخت

عدم الثقة بها

كقضية الإيداعات

ولا يمكن لأي حكومة

أخذت على عاتقها

كل الأعمال إلا أن

تقع في إخفاقات

جزء كبير من عدم

الثقة بالحكومة

يعود إلى التحريض

و«الشطارة» في

انتقاداتها

الإعلام الحكومي

«صفر» وغائب تماماً

عن إظهار الإنجازات

التي تقوم بها

الحكومة

المساعدات الخارجية

للدولة لا تتعدى 2٪

من الميزانية في

حين أن معظم أفراد

الشعب يعتقدون أن

ميزانيتنا في أغلبها

للخارج

تقصير البرلمانات

المتعاقبة ساهم في

اتساع الهوة والمجلس

الحالي بمكوناته يمكنه

أن يحقق الكثير

التعيينات الحكومية والوظائف القيادية والذي يفتح المجال امام الناس للحديث عن الواسطة والمحسوبيات، ما يؤكد ضرورة وجود قانون لتنصيب القيايين بمعايير واضحة.

واعتر ان من اسباب عدم الانجاز وبالتالي عدم وجود ثقة هو عدم وجود حكومة ذات اغلبية برلمانية تدعمها وتدعم برامجها حتى تتمكن من التنفيذ ان الحاصل اليوم ان الحكومة تقدم برامج لا تقبلها الاغلبية النيابية، في المقابل لا تمرر الحكومة قوانين مقدمة من المجلس.

محاربة الفساد

اسا الحلول الممكنة التي يمكنها ان تساهم في اعادة الثقة فلفت باقر الى ان تطبيق القوانين والقضاء على الفساد من ابرز ما يمكن ان يقلل الفجوة بين الحكومة والمواطن، لافتاً الى ان العمل بطريقة علمية يمكن ان يساهم في تجاوز قضية الفساد خصوصاً انه وفق التاريخ السياسي الحديث فان مجلسي 92 و99 اللذين اكمل مدتهما الدستورية قد قاما باصدار الكثير من القوانين واستطاعا محاربة الفساد، معتبراً ان المجلس الحالي يمكنه ان يتوافق القوى السياسية داخله يمكنه ان يحقق الكثير من الاصلاح.

وأورد باقر عددا من التوصيات التي من شأنها تقليل الفجوة بين المواطن والحكومة، أبرزها تشكيل حكومة باغلبية برلمانية دون الحاجة الى تعديل الدستور وفق برنامج، بحيث تحسد الحكومة من يؤيدها عند تقديمها مشاريع القوانين والعكس صحيح، كما انه على اهل الرأي والجماعات السياسية وسائر الاعلام ترشيد الطرح في البلاد للنهوض به وانتقاد المسليات ونقل الايجابيات معاً.

سيادة القانون والخصخصة

ولفت الى ضرورة سيادة القانون وتطبيقه على الجميع، مشدداً على ان تكون الطروحات سواء في الحكومة او في مجلس الأمة وفق الراسات الاقتصادية والاجتماعية وهذا من شأنه ان ينبهض بالكويت وفق طرح علمي بعيد عن التشنجات والتحريض والابتعاد عن المزايدات من قبل الجميع.

وأشار الى اهمية الخصخصة التي لا بد منها ان لا توجد حكومة اخذت على عاتقها القيام بكل شيء الا واستعاني من اخفاقات، وهذا ما هو حاصل مع الحكومة في البلاد، بالإضافة الى سن قوانين من شأنها تقويم الاوضاع نحو ما هو صائب كقانون تنصيب القيايين، لافتاً الى انه سبق ان



مدير التحرير الزميل محمد الحسيني وسكرتير تحرير الشؤون البرلمانية الزميل حسين الرمضان ورئيس قسم المحليات الزميلة غلاف مختار والزميلة دارين العلي مع المشاركين في الندوة (فاني الشمري)



د.عائد المناع

عبدالهادي الصالح

# ومؤتمر وطني جامع أولى خطوات الإصلاح السياسي والاجتماعي

قدم قانونا مشابها وكان يتضمن 15 معيارا لتعيين القياديين حتى لا يظل أحد وتخرج المسألة من دائرة المحاصصة، هذا عدا محاربة الفساد بأسس علمية. وطلب باقر بإعلام حكومي رشيد لأن الإعلام الحكومي الحالي «صفر»، ولا يوصل إلى الناس حقيقة الدراسات والمواطن، بالإضافة إلى البلاد والواجب إعلام الناس ونصحهم عبر برامج إعلامية تبين لهم خطورة الأوضاع، بالإضافة إلى تعديل قانون الانتخابات بشكل أفضل من القانون الحالي.

## الشعب منهم بالاتكالية

الوزير السابق عبدالهادي الصالح اعتبر بدوره أنه بالرغم من التسليم بأن الفساد وتعطل السلطان التشريعية والتنفيذية والمواطن، إلا أننا يجب ألا نبالغ في جلد الشعب بإظهاره وكأنه المطالب فقط ويرى في الدولة فقط البقرة الحلوب فحتى بعد نعمة البترول وعيشه برفاه استطاع أن ينجح هذا الشعب المتجهم بالإتكالية بأنه قادر على العمل في كل الاعمال، ما يؤكد أن المواطن هو ابن البيئة التي يعيش فيها والحكومة أوجدت هذه البيئة الإتكالية التي نجدها اليوم عند المواطن.

ولفت إلى أن المواطن لا بد أن يصاب بالأحباط عندما يرى المليات تتقاذف بين عبيته وفي المقابل يطلب منه تسديد تكاليف بعض الخدمات، ذاكرا قضية الدوا وخسارة الدولة لمليارين ونصف المليار دون أن تكون هناك خطوات جادة من أجل التحقيق الجدي، عدا قضية الإبداعات المليونية التي لم يقم القضاء بتجربة المتهمين فيها أو ادانتهم بسبب وجود نقص في التشريع.

## المقارنة مع الشقيقات

ولفت إلى أنه بالإضافة إلى كل ذلك لا يمكن أن نتوقع للمواطن العادي أن يكون رجل قانون وسياسة عندما يرى المليات تديره إلى بعض الدول التي تديرها أنظمة فاسدة، لافتا إلى أن هناك سياسة غير مكتوبة لدى الحكومة تقوم على خلق الحاجة لدى المواطن وعدم إشباعه لكي يلهث ويركض دائما خلف هذه الخدمات سواء

**عبدالهادي الصالح:**  
**الحل يتطلب وجود قناعة لدى السلطة السياسية بالإصلاح الجذري فالحلول الترقيعية لا تجدي نفعاً**

**لدى الحكومة سياسة غير مكتوبة تقوم على خلق الحاجة لدى المواطن وعدم إشباعه لكي يلهث ويركض دائما خلف خدماتها**

**ضرورة تفعيل لجنة مكافحة الفساد وإخراجها من عبادة الحكومة وربطها بمجلس الأمة**

**الإسكان أو التعليم أو التطبيب لهم تعد الأغلبيّة التوجه نحو القطاع الخاص لرداءة الخدمة في القطاع الحكومي**

الإسكان أو التعليم أو الطبابة التي لم تعد مجانية حاليا بعد تفصيل الأغلبيّة التوجه نحو القطاع الخاص لرداءة الخدمة في القطاع الحكومي حتى بات المواطن يتحمل اعباء التعليم والتطبيب، متسائلا: هل يلام المواطن على ردة فعله عندما يقارن الكويت بالدول الشقيقة التي تمكنت من تحقيق إنجازات عالية.

وقال إن الاتهام الأول والأخير في فقدان الثقة هو للحكومة التي دائما ما تتحجج بعدم تعاون مجلس الأمة الذي يقفها في عملها، لافتا إلى أنه لا حجة لها اليوم إذ إن المجلس الحالي «مثل الورد»، مطالبا إياها بتحقيق التنمية التي كفر بها المواطن الذي يجب عليه أن يركض دائما خلف الخدمات لضغط على الحكومة التي تقايس مقابل السكوت.

## الحلول في الأدرج

ولفت إلى أن تجاوز أزمة الثقة يتطلب الكثير من الإصلاحات، فالحلول موجودة في الأدرج ولكنها تحتاج إلى إرادة سياسية وهذه تحتاج إلى ثورة بيضاء، مشفيرا إلى أن المعالجة والحلول يجب أن تشارك في وضعها كل الكتل السياسية، مشددا على ضرورة تفعيل لجنة مكافحة الفساد وإخراجها من عبادة لجنة الإصلاح والتوافق الوطني، معتبرا أن الحل يتطلب وجود قناعة لدى السلطة السياسية بالإصلاح الجذري وإن الحلول الترقيعية لا تجدي نفعاً.

## الكويت راكدة

الاستاذ في جامعة الكويت د.عائد المناع بدأ مداخلته حول أسباب فقدان الثقة بان حالة التشاؤم لدى المواطن بلغت مداها الأعلى فمن حيث المقارنة مع دول الجوار فإنها تسبقنا بسنوات ضوئية، بينما الكويت راكدة وغير متحركة على الرغم من أننا نختلف مع دول الجوار بأن القرار لديهم فردي بينما لدينا القرار مؤسسي وتتأخر عملية الإنجاز فيما بين المؤسسات، إلا أن الناس عادة ما تسال عن الإنجاز وتريد أن تلمسه وتراه.

اما عن الفساد فقال المناع:

إن الجميع يتحدثون عنه سواء في الحكومة أو المجلس دون أن يعملوا لوضع حد له مع أن الدستور قد أعطاهم الصلاحيات اللازمة لذلك. وقال إن دمار العالم هو الفساد سواء الإداري أو المالي الذي ينخر حاليا في جسد الدولة ويحولها إلى كارثة ويخلق حالة من التمرد وعدم الثقة.

## مواجهة قوى النفوذ

وقال إن الاستجابات والبرلمانات السابقة كانت وفق الحكومة تعطل عملية التنمية إلا أن المجلس السابق قد وقع على خطة التنمية إلا أنه لم ينفذ شيء منها ما نبئت أننا مع خطة ودونها لا ننجح إذ إن الإدارة ليست الوزير أما الجهاز الإداري والقيادي والفني بالوزارة فلماذا لا يقوم هذا الجهاز بعمله وتنفيذ ما هو مطلوب منه لإنجاز الخطط الموضوعية؟ لافتا إلى أن المشاريع الحكومية غائبة بالرغم من وجود الأموال والشركات التي يمكنها أن تحقق نقلة نوعية في مجال التنمية.

ولفت إلى أن الحكومة دائما ما تبحث عن الأعذار، فعندما طرحت حكومة الأغلبية البرلمانية قبل إنها ستطرح برئيس الوزراء مسؤولية النواب وطلب أعضاء مجلس الأمة والمسؤولين أمام الله والأمة للقيام بدورهم والتصدي لهذه المسؤولية بفعل الثقة التي أعطيت لهم من الشعب كي يحلوا مشاكله وإلا عليهم الإعلان عن عدم نجاحهم في ذلك وأسباب هذا الفشل، في المقابل على الحكومة في هذا البلد الصغير الذي يمتلك قدرات هائلة وفرة كبيرة أن تضع الخطط والبرامج وتنفذها بدلا من أن تصرف الأموال والمبالغ الطائلة على أي شيء وكل شيء إلا المشاريع التنموية.

واعتبر أن الحلول تكمن في مؤتمر وطني يجمع كافة الشرائح السياسية والاجتماعية ويضع الأطر المعينة للمستقبل شرط أن تتعهد الحكومة بالالتزام بها، بعيد عن التشنجات والتحريض والابتعاد عن الزيادة من قبل الجميع.

## محاورة الفساد بأسس علمية عن طريق اصدار

التشريعات كقانون المدقق المالي وقوانين الشفافية وغيرها.

- وضع سياسة إعلامية حكومية رشيدة لإيصال حقيقة الدراسات والأوضاع الحالية في البلاد والواجب اعلام الناس ونصحهم عبر برامج إعلامية تبين لهم خطورة الأوضاع.
- تعديل قانون الانتخابات بشكل أفضل من القانون الحالي لتصبح نتائجها أكثر تمثيلا لأفراد الشعب.

**د.عائد المناع:**  
**دول الجوار تسبقنا بسنوات ضوئية بينما الكويت راكدة**

**إقرار التنظيمات السياسية يسمح بالترشح إلى مجلس الأمة وفق برنامج وليس أشخاص**

**على أعضاء مجلس الأمة حل مشاكل الشعب وإلا فعليهم الإعلان عن عدم نجاحهم**

**د.نواف العبيسان:**

**إذا ما تم استيعاب التطور الخطير في الفكر الشبابي ومواقبته فإننا سنتخطى أصعب مرحلة في تاريخنا**

**المعارضة الحالية هشة وليست ذات برنامج**

مطالبها بحكومة أغلبية برلمانية إذ أنه من دون هذه الأغلبية ستبقى الحكومة عرجاء فيجب أن تكون حكومة من النواب أو حكومة يرضى عنها النواب معتبرا أن الصوت الواحد لن يشكل أغلبية إلا بوجود 50 دائرة فردية.

كما طالب المناع بضرورة اقرار التنظيمات السياسية من أحزاب وجمعيات بدل التنظيمات الطائفية والقبلية التي نشدها حاليا حتى يصبح الترشح إلى مجلس الأمة وفق برنامج وليس أشخاصا إذ يتم انتخاب البرنامج الذي يشعر المواطن بأنه سيتمتع من تحقيق ما يصبو إليه، مشددا على ضرورة تغيير النظام الانتخابي لتصبح نتائجه أكثر تمثيلا لأفراد الشعب.

## مواقب الفكر الشبابي

الاستاذ في جامعة الكويت د.نواف العبيسان رأى أن مشكلة أزمة الثقة ما بين المواطن والحكومة تعود إلى عدم مواكبة تطور فكر الشباب الذين يشكلون النسبة الأكبر من أبناء البلد، مشفيرا إلى أن الديموقراطية في الكويت معطلة ما خلق أزمة فعلية في الثقة إذ أن لا أحد يستطيع أن يقول للمخطئ أنه كذلك وبالتالي شكل الأمر إحباطا كبيرا لدى أفراد الشعب.

وتحدث عن الفساد الحكومي معتبرا أن مشكلة الفساد كبيرة وباتت ظاهرة وهناك أشخاص ذوو كفاءة وتخصص لا يأخذون حقهم في المناصب العامة، ووصف المعارضة الحالية بأنها معارضة هشة وليست ذات برنامج.

وشدد على ضرورة مواكبة الأفكار الشبابية والتطور الحاصل في العقلية الشبابية هو الطريق إلى الحل، فالجميع يتفق على حب الكويت ولكن علينا أن ننتخبه إلى التطور الخطير استيعاب هذا الأمر ومعالجته فإننا سنتخطى أصعب مرحلة في تاريخ الكويت.

واعتبر العبيسان أن الحل يكمن في اختيار الأفضل والبعد عن المحاصصة والعمل على تعديل الدستور بما يتواءم مع التطور الذي يعيشه الشباب الكويتي اليوم.

## إنجازات المجلسين المبطل والحالي

تطرق النائب يعقوب الصانع للحديث عن إنجازات المجلس المبطل والتي تمثلت بقوانين هيئة الاتصالات والمشاريع الصغيرة والمستثمر الأجنبي وهيئة الغذاء وتنظيم السلك القضائي وقانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أما عن المجلس الحالي فلفت إلى أنه خلال سنة ستظهر الإنجازات التي سيقيمونها.

## الصوت الواحد

ضمن إطار الحديث السياسي في الندوة تطرق المشاركون إلى الصوت الواحد والدوائر الانتخابية إذ اعتبر د.نواف العبيسان أن هذا النظام لا يخدم الديموقراطية، فيما اعتبر النائب يعقوب الصانع أن الصوت الواحد ساهم في الوحدة الوطنية إذ غابت التكتلات وبات الجميع يستطيع أن يسمع الطروحات الأخرى وهذا ما ظهر في الدواوين التي كانت تستقبل الجميع وتستمع إلى طروحاتهم مهما اختلفت الطوائف أو الفئات أو القبائل، في حين قال الوزير السابق أحمد باقر أن مرسوم الصوت الواحد قد عرض على المحكمة الدستورية وحسم الأمر.

## تعديل الدستور

حول قضية تعديل الدستور اعتبر النائب يعقوب الصانع أن الجميع متفق بأن هناك أخطاء ولا بد أن يأتي يوم يعدل فيه الدستور ولكن لا يتم ذلك إلا بعد موافقة شعبية ضمن مؤتمر حوار وطني جامع يعرض الإصلاح السياسي، فيما اعتبر الوزير أحمد باقر أننا اليوم لسنا بصدد تغيير الدستور ويمكن تحقيق أغلبية للحكومة دون تغيير الدستور مشددا على أن مصلتنا هي الدستور مشفيرا إلى أنه في حال أردنا التغيير إلى حكومة برلمانية فنحن بحاجة لأن يكون هناك وعي شعبي لذلك.

## الأحزاب

قال النائب يعقوب الصانع أنه في واقع الحال هناك أحزاب دينية تقود العمل السياسي في البلاد والمطلوب لكي نصل إلى بر الأمان وجود دولة مؤسسات أما وفق الأطار المدني أو وفق التعددية التي يمكن أن يكون فيها حزب ديني وهذا يعتبر أيضا مرفوضا من بعض الصنادين بالدولة المدنية، مشددا على أن الحوار الوطني هو الكفيل بحل كل هذه القضايا والوقوف على الصيغة التي ترضي الأغلبية العظمى من أبناء الشعب.

## استفتاء

ذكر الوزير السابق عبدالهادي الصالح خلال الندوة استفتاء أجرته «الأنباء» على موقعها عام 2001 حول رضا المواطنين عن الحكومة فظهر في النتائج أن 78٪ فقط من المشاركين أعطوا درجة ممتاز، بينما أعطت نسبة 7.6٪ درجة متوسط إلى غير راض، وهي نسب يجب التوقف عندها، متمنيا على «الأنباء» إعادة إجراء الاستفتاء في الوقت الحالي، مراهنا على أن النتائج سلبية أكثر من ذلك في رضا المواطنين عن الحكومة.

والإشارة إلى الإنجازات كما الاخفاقات.

- رد الوزير السابق أحمد باقر على المقارنة بين الكويت ودول الجوار بأن تلك الدول القرار فيها لشخص واحد، بينما في الكويت القرار مؤسسي.
- قال النائب يعقوب الصانع أنه يحسب للكويت أن الفرد فيها يتمكن من التعبير عن رأيه وانتقاد الأخطاء، وذلك في معرض رده على د.عائد المناع الذي انتقد أن الحضور في الندوة من الوزراء السابقين والنواب يعترفون بالفساد ولا يقدرتون على إصلاحه ومحاربهته.
- تحدث د.عائد المناع عن وجوب استقلالية القضاء تماما إذ يجب ألا يخضع للسلطة التنفيذية ويكون أمر تعيين القضاة وترقيتهم

قاموا بذلك وتمكنت الدولة من استرجاع مبالغ كبيرة من المدائن بها.

- طرحت خلال الندوة قضية المساعدات التي تقدمها الدولة للخارج وأبرزها الأربع مليارات دولار التي منحت لمصر، فأوضح حينها الوزير السابق أحمد باقر أن هذا المبلغ لم يكن من ميزانية الدولة بل إن جزءا منه قروض من صندوق التنمية، والجزء الآخر وديعة بارياب والجزء الثالث مطروح الآن أمام مجلس الأمة وله أن يبيت فيه.
- انتقد الوزير السابق أحمد باقر ذكر سلبيات الحكومة دائما وعدم التحدث عن الإيجابيات وكأنه لا توجد إنجازات وهذا ما يحبط المواطن، مطالبا الجميع بعدم السلبية في طرح القضايا

## من أجواء الندوة

أثيرت خلال الندوة وأكثر من مرة قضية صفقة الدوا ولفيت النائب يعقوب الصانع إلى أن الجلسة التي كانت مخصصة الأسبوع الماضي لها في مجلس الأمة تمت خلالها مناقشة الوزير علي العمير بها إذ كان يريد انتظار نتائج لجنة الأموال العامة ولكن تم الإيضاح له أن الأمر في الاعتراض اليوم لا يعود لأصل القضية وإنما لقيام الحكومة بدفع البند الجزائي بالرغم من أن الفتوى والتشريع طلبت منها عدم الدفع إذ أن هناك إمكانية لتلافي هذا البند.

تداول الحديث خلال الندوة قضية سرقة الاستثمارات، حيث أوضح الوزير السابق أحمد باقر أن هذه المسألة حصلت وقد بذلت الدولة جهودا كثيرة وهناك أحكام بالسجن على كل من

## التوصيات

- ترشيد الطرح لدى أهل الرأي والجماعات السياسية ووسائل الاعلام في البلاد للنهوض به وانتقاد السلبيات ونقل الإيجابيات معا.
- ضرورة سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون تمييز.
- وجوب أن تكون الطروحات سواء في الحكومة أو في مجلس الأمة وفق الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للنهوض بالكويت وفق طرح علمي

خرجت الندوة بعدد من التوصيات أبرزها:

- تنظيم مؤتمر وطني جامع دون إقصاء أي كان مهما كانت آراؤه وأفكاره بهدف الخروج بنتائج مرضية في عملية الإصلاح على اختلاف أوجهها.
- تشكيل حكومة بأغلبية برلمانية دون الحاجة لتعديل الدستور وفق برنامج قابل للتنفيذ بحيث تجد الحكومة من يؤيدها عند تقديمها مشاريع القوانين والعكس صحيح.